تطورت الاجتماع الانساني بين حريتين

الاتجاه الحضاري

لديمقراطية الغد

تجتاز الانسانية اليوم مرحلة حاسمة من مراحل تاريخها الحافل ، وتشرئب أعناق روادها والمهيمنين على أقدارها إلى رحاب الآفاق الجديدة ، ليتلمسوا من بين أحداث الحاضر ووقائع الماضي أوضاع الحقائق السياسية والاقتصادية التي يجب أن يقوم عليها عالم الغد ، وهو عالم عقدت عليه هذه الانسانية آمالها الكبار ، عساها تنعم في ظلاله بحياة رخاء وإخاء وسلام لا يقصر لها أجل .

والمستقرىء لأدوار التاريخية التي مازت بها الحضارة الانسانية في مختلف صورها وعصورها ومناشىء تكوينها ، يقطع بأن هذه الحضارة المتحركة ستظل محكومة بقانون أبدي هو قانون التطور الاجتماعي ، بمظهريه المادي والروحي .

فمادية التاريخ ، سواء على الوضع الماركسي المتطرف ، أو الوضع الاشتراكي المعتدل ، ليست سوى السناد الجوهري أو المادي الذي تقوم عليه المعالم التي تناوبت عالمنا الأرضي منذ فجر حضاراته . أما روحية التاريخ أو حركة الفكر في مسالك الزمن ، على حد ما ذهب اليه الفيلسوف «هيجل» ، فهي الصورة أو الأسلوب الذي تتطور به الأحداث التاريخية للانسان ، والقالب الذي تنصب فيه اتجاهات نشاطه في حدد الحياة ، ومن هنا كان العمل والمادة كلاهما ملاك الحياة الانسانية كلها ، لا عمل لقانون التطور إلا بهما جميعاً ، وإن تفاوتت بينهما النسب والأوضاع حيناً وتقاربت حيناً آخر ، تبعاً لحسب الظروف والملابسات وخصائص البيئات .

والحق أن دراسة التاريخ الحضاري كله ، قوامها نزعة سيكولوجية مركوزة في أعماق الفطرة الانسانية ، تعزو مبادئها وملكاتها إلى تشدان ما يكمل نواحي النقص الكامن في طبائعها . وتستهدي بهذه الفطرة إلى تحقيق التجاوب بين عناصر الشخصية الانسانية وعناصر المحيط الخارجي كله . وبعبارة أخرى بين عالم المُثُل الذي تتحدث عنه رغباته وأحاسيس النفس ورغباتها ، وعالم الواقع الذي يباين في كثير من أوضاعه وحقائقه ، خيالات الانسان .

ومن ثمَّ كانت الحياة الانسانية سلسلة موصولة الحلقات متلاحقة الأدوار من الانقلابات المادية [١] والثورات العقلية والروحية [٢] ، ولعلَّ هذه الانقلابات والثورات تكون بمثابة التمديد والبسط لتلك النزعة السيكولوجية العميقة التي تهدف بالانسان الى دوام التطلع الى تجديد القيم التي تحكمه وتحيط له اقداره ، والى التسامي الأبدي الى بعث رواقد المثل المكبوتة في أعماق وعيه الباطن ، ليراها ممثلة في شرائعه ونظمه وأساليبه المادية في استغلال الحياة . هذا الانسياق الحثيث وراء نزعة الكمال الروحي ، وذلك الدأب المتصل في سبيل الهيمنة المادية على قوى الحياة ، هما الطابع المميز لحركة التطوّر التاريخي التي انتظمت أجيال البشرية في ظل أنماطها الحضارية المتلاحقة ، وهي حركة تنطق بروعة هذا الكفاح الهائل ، تبذله النفس الانسانية لتحقق به لذاتها مستوى اجتماعيًّا أقوم وأرفع ، وتسمو في به ما ينقص شخصيتها من عناصر تقدمية وصفات سلوكية ، تؤهلها لملاحقة موجات التطور ومسايرة وثباتها القريبة والبعيدة ما استطاعت إليها سبيلاً .

والشخصية الانسانية المحفوزة الى أن تسمو في التطور حظها من المدركات والتجارب ، وإلى أن تحقق في العالم الخارجي مكنوناتها التي أفصحها التأمل والنظر ، هي الشخصية الاجتماعية المتوازنة ، التي يكون في مقدورها أن ترسم لذاتها مجالات النشاط والحرية ، أو بمعنى آخر حدود الحق والواجب ، حقها على المجتمع أو الدولة وواجبها إزاءها .

وحدود الحق والواجب على وجه عام ، لا تعدو استعداد الفرد وتهيأه لادراك حقيقة الروابط والعلاقات التي تصله ببقية أفراد مجتمعه ، لمبادلهم تضامناً معنويًّا وحسيًّا قوامه فهمه لالتزاماته الاجتماعية والقومية بوصفه عضواً في مجتمع مدني ، وكذلك فهمه لالتزامات دولته إزاء سائر الدول ، بوصفها عضواً في مجتمع دولي متشابك الأواصر والعلاقات ، ولن يؤتي هذا الفهم نتائجه ، إلاَّ إذا بني على قواعد مستقيمة قوامها ثقافة اجتماعية حرة ، تؤكدها شواهد إنسانية عامة ، وتضبطها مبادىء عالمية مشتركة ، تساهم في اعتناقها واعلائها شعوب العالم المتمدين كله لا فرق بين أجناسها وأوطانها جميعاً .

ولعلَّ من الشواهد الاجتماعية التي تكاد تجري مجرى البداهة في تاريخ الحضارة ، استحالة تدرج هذا التطور في مدارج سلمية ، وإباءه الانسياق في سلسلة من الاطرادات الهادئة المطمئنة ، ومن ثمَّ تراءت لنا حلقات التطوّر التاريخي المتعاقبة ، في صور متباينة

(١) فالعصور التي توالت منذ العصر الحجري الى الباليوزي الى الحديدي الى العصر الحاضر عصر البخار الكهربطيسي الخ . . . ليست جميعاً الا سلسلة انقلابات مادية متعاقبة في تاريخ الانسان

(٢) كالاديان السماوية والعقائد الوضعية وشتى المبادىء الاجتماعية الاخرى التي خضع لها الانسان .

من الالتواءات والانقلابات التي تستبين في وقائعها وأحداثها عناصر داوية للكفاح والصراع في سبيل التغلب والبقاء .

وكما أن من الجائز أن يقل دأبُ الحضارة الانسانية وسعيُها إلى الوصول إلى مثلها العليا منوطاً بهذا الكفاح الملحوظ في تاريخها ، فان من الجائز أيضاً أن ترجح ظهور عوامل فعّالة قد تقلّل من حدته وتطامن من عنفوانه ، وخاصةً وأن الانسانية تستشعر اليوم بحدس يقرب من اليقين الصائب ، أنها تجوز بعصر من عصور الاستنارة واليقظة، يمينها على أن تفيد من اتجاهات هذا التطور وانقلاباته منذ عصر النورتين الاميركية والفرنسية، فعصر الحرب العظمى الماضية ، فهذه الحرب العالمية المعاصرة.

ومما يؤكد هذا الأمل المرتجى في ظهور هذه العوامل الخيّرة التي تطب أدواء البشرية وتخفف من نكبات الحضارة . على أن التفاؤل المطلق أو التشاؤم المحض، لا يمكن اتخاذ أيهما معياراً سلياً لقياس مذاهب الحياة الانسانية أو ميزاناً دقيقاً لتقدير طبيعة الخصائص والمشكلات التي ينطوي عليها الاجتماع البشري . فليست الحياة الانسانية معركة لاهبة من الصراع الحيواني فحسب ، وليست هي كفاحاً دامياً تزجج هوائجه غريزة إفناء الذات التي يحدثنا عنها علم النفس ، ويعزوها إلى الصفات البدائية التي تسربت في أغوار الانسان منذ عصور همجيته البائدة ، بل انه الى جانب هذه الغريزة الكامنة غريزة أخرى تعارضها ولا تني تكظم ثوائرها ، هي غريزة حب الذات والحرص على حفظها من عوارض الهلاك والفناء .

وغريزة المحافظة على الذات هي التي حفزت الانسان الى إيثار التعاون والتضامن مع أبناء جنسه ، ورققت حواشي الحياة وعمرتها بالتراحم والمحبة الى الحدّ الذي يرجى معه إقالة الانسانية من عثارها في أعقاب الانقلابات الداهية والحروب المدمرة التي تهدد مصاير الحضارة ، وهكذا تحيل هذه الغريزة عوامل الحروب الى عوامل للسلام ، وتطلع على العالم بمُثُل جديدة وأوضاع أقوم، تعزز جوانب الخير في شخصية الانسان ، وترفع مستوى حياته مراتب ودرجات .

جاءت الثورة الفرنسية الكبرى في أعقاب أختها الاميركية بانقلاب اجتماعي زلزل قوائم الحياة في مؤخرات القرن الثامن عشر ، وأخذ يتجه بالحضارة الأوروبية وجهة جديدة لم تكن تعرفها من قبل ، وان كانت أمارتها قد ظلت مستترة في أعماق الضمائر التي أسماها شذوذ أوضاع الحياة، وفداحة مظالمها في ظل الطغيان الفردي الغاشم ، حتى جاءت أفكار الكتّاب والفلاسفة، وهم طلائع التقدم ورواد البعث الجديد ، يصورون مكنونات النفس الأوروبية المكبوتة ، في صور مثالية رائعة، هي مبادىء الحرية والاخاء والمساواة ، ونادوا

بها حقوقاً طبيعية أبدية للانسان ، في كل زمان ومكان .

غير أن بيئة المجتمع الأوربي لم تكن مهيأة يومئذٍ لتقبل هذه المبادىء واستيعابها في تطبيقات الحياة والعمل ، فالتفكك الاجتماعي بين الطبقات ظل ضارباً أطنابه خلال شطر كبير من عصر الانقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر ، والطبقة الوسطى التي ألهبت أتون هذه الثورة واضطلعت بتوجيه أقدار المجتمع الثوري في فرنسا سادت الحياة الاجتماعية في ظل أوضاع « البورجوازية » مستهدية بأغراض نظام سياسي يمكن أن نعته باسم « الديمقراطية الرأسمالية » التي تجعل فرص الحياة وقفاً على طبقة الرأسماليين من رجال المال والأعمال ، وهكذا أخذ « المشروع الاقتصادي » في صورة « الانتاج الكبير » مظهر الاستغلال الفاحش ، تثرى به طبقة على حساب أخرى ، ويهيء للطبقة الممتازة كافة فرص الحياة من تربية وثراء وعمل رابح وحظيٍ موفور من سلطان السياسة وجاه الأحزاب .

وظلت الهلامة بين طبقة « السادة » وطبقة « المسودين » ، أو بمعنى آخر بين طبقة أرباب الأعمال وطبقة العمال ، ملتزمة حدود هذا الوضع الباغي ، حتى هيأت ظروف الحضارة الصناعية الجديدة ، في النصف الثاني من القرن الماضي ، أذهان الناس لاستشعار مساوىء الحياة على هذا النحو الظالم ، ومن ثمَّ توالت حركات « النقابية » في شتى أشكالها تغزو المجتمع الأوربي وتثير في اتجاهات نظمه السياسية ، وترسم حدوداً جديدة للعلاقات التي يجب أن تربط بين الطبقات .

وانبعثت في الأفق الأوربي نزعة المذاهب الاشتراكية لتبشر الطبقات المهيضة بحلم العدالة الاجتماعية . واستحل منظرو الاشتراكيين وسائل العنف الثوري لتحقيق هذه العدالة على الأوضاع التي صورتها كتابات دعاتهم وجعلتها شرعاً أولياً لرجحان كفة العدل والحق والمساواة على كفة الجور والباطل والاستبداد في المجتمع البشري .

وشتت الحرب العالمية الماضية في ظل عراكٍ لاهب بين هذين المبدأين الاجتماعيين ، مبدأ الفردية بالمعنى الذي أرادته ثورة فرنسا الكبرى من جعل قوة الفرد الاساسي الذي يقوم عليه المجتمع ، ومبدأ الاشتراكية على المعاني المتعددة التي أثارت لها الظهور ، ما حدث من ظروف اقتصادية في ظل ذلك الانقلاب الصناعي الكبير . ففي ناحية السياسة القومية إذن ، كان الفرد الأوربي ، وكذلك أخوته الأميركي ، ظل الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ والحرب العظمى عام (١٩١٤ - ١٩١٨) يجاهدان ليحررا الحياة الاجتماعية من آثار نظام الاقتصادية ما استطاعا سبيلا إلى هذا التحرير ، ويصوغان لهذه الحياة « يوتوبيا » جديدة يقوم فيها توزيع الانتاج واستهلاك ثمراته على مبادىء ديمقراطية عادلة تحارب شرور العوز والفقر

تلك التي كانت وما تزال مصيبة المجتمع البشري في شتى أطوار حضارته .

أما من ناحية السياسة الدولية فقد كان المظنون أن تكون هذه الحرب العالمية الماضية فاتحة عصر جديد للاخاء الشعوبي تمحى فيه فوارق العناصر والاجناس وتندمج فيه تخوم الأوطان والقوميات ، وبهذا تحقق آمال هذه البشرية العانية في أحلام السلام والوئام .

لقد جاءت تلك الحرب لتصفية التركة الاستعمارية في ظاهر الأمر ، وان بانت الحقيقة المرة ، هذا الظاهر انخدع وتبت عنه ؛ إذ كان أول ما ألهب جذوتها نزعات « الامبريالزم » والتزاحم الاقتصادي على منادح الطبيعة فيما وراء البحار ، وموالاة خدمة الأغراض التي أتاحها عصر الكشوف الجغرافية في مطالع عهد الاستنارة في اوربة ، تلك الأغراض التي ترمي الى الفتح للامتلاك والاستغلال والاثراء !

لقد علل دعاة التوسع الاستعماري في أواخر القرن الماضي حرص الدول الكبرى على تملكاتها بنظرية اجتماعية مصطنعة ، قوامها ان الاستعمار ركن من أركان الحضارة ، ولما كان من أخص ما يعيب هذه الحضارة ذات الطابع العالمي الشامل عدم استغراق مبادئها الشعوب البشرية كافة ، كان حتماً مقضيًّا على شعوب الحضارة ان تستعمر الشعوب المتأخرة عنها لتسوسها وتنظم حياتها وتنهض بمرافقها ، ثم لتردها من بعدُ الى حظيرة الانسانية المتمدينة ، أمماً مستقلة راقية !

كانت هذه « الحقيقة » المزعومة ماثلة ماثرة أمام أعلام السياسة العالمية في مؤتمر السلام عام ١٩١٩ ولم يكن أمامهم من سبيل الى انكارها دفعة واحدة ، او لعلّ وجة الحرب الطائلة لم تكن كافية لاحداث تطور بعيد في سبيل الاخاء الشعوبي العام ، ومن ثمت اضطروا أمام وعودهم ومواثيقهم أن يحوّروا في صور الاستعمار وأشكاله ، ليوفقوا قدر الطاقة بين مبادىء ولسون الأربعة عشر وأسس هيئة السلام الجديدة ، وبين حقائق الأوضاع الدولية في ظل نظام الاستعمار ، وعلى ذلك ابتكروا ما سموه بالوصاية أو الانتداب أو الحكم الذاتي ، وسائر هذه النظم التي عدوها مرحلة انتقال لابد منه كي يستعد الدول الخاضعة له للاضطلاع بأعباء الاستقلال ، وممارسة حقوق السيادة ، وكسب القدرة على ملاحقة ركب الحضارة .

ومن أسف أن تجيء الأوضاع الجديدة والنظم المستحدثة في ظل تركة مثقلة بالمشكلات المتخلفة عن تلك الحرب ، سواء أفي المحيط القومي أو الدولي ، مناراً لسلسلة جديدة من الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية تلاحقت في أعقابها هزّات اجتماعية مهدت بدورها لاثارة حرب عالمية أخرى جاءت أهول من الحرب الأولى وأبشع نكيرا .

لم ينجه ساسة العالم إلى رفع مستوى الحياة الانسانية في ظل وفرة اقتصادية وتقدم

اجتماعي يقيلان هذه الانسانية المفكّكة من حضيضها الأوهد ، المهمّ إلاّ محاولات نظرية وجهود طيبة ، وإن كانت متواضعة ، أرادت أن تثبت بهاضعية الأمم كيانها وتبرّر وجودها في ناحية جليلة من نواحي العمران البشري ، هي ناحية الاصلاح الاجتماعي الذي ينتظم شعوب البشرية بغير ما فارق في الدين والجنس والوطن .

جاءت النكسات السياسية في صورة انقلابات ناجمة في نظم الحكم ، حَوّرت الأوضاع الدستورية وزلزلت قوائم الديمقراطية في الأمم التي خرجت مريضة الجناح من تلك الحرب العالمية الأولى ، وتمهّدت من ثمّ لقيام نظم الطغيان في أسلوب دكتاتوري شلّ إرادة الفرد وامتصّ شخصيته وسخرها لدولة ممثلة في حاكمها المطلق ، الذي رفعه الشعب المخدوع إلى أعلى مراتب التقديس والعبادة .

وسايرت الانقلابات الاجتماعية تلك النكسات السياسية مسايرة الظل لجسمه ، لأنها لم يمهّدا لغير لون واحد من ألوان الجهاد ، هو جهاد العدوان البربري والصراع الحيواني على إهدار حقوق الأمم وسلب مرافق الشعوب وحرياتها في سبيل ما زعموه « مناهج للحياة » !

وكأنما استشعرت الانسانية المتحضرة شذوذ ما فرض عليها من أوضاع للحياة ، لانلائم طبيعة العيش في ظل الحضارة ، وأحست فداحة العبء الذي فرضته هذه الأوضاع على الأفراد بعد أن حرمتهم حقهم الآدمي المعقول في فرص عادلة لحياة خصبة مثمرة ، حياة اجتماعية مطمئنة تجعل الانسان يجاوز نفسه ، ساعياً بالفكر والعمل وراء الحق والخير والكمال ، فتطلبت النهض والتنفس في لون آخر للجهاد .

أرادت هذه الانسانية أن تتنفس إذن لتفرّج عنها أوجاعها وتفرز خبائثها وتمحض عن جراحها نجيعها الفاسد ، فامتشقت السلاح مرة أخرى وخاضت معركة الحياة والموت لتعيد إلى القيم الانسانية حرمة ، طاحت بها هذه النكسات العارضة في سير الحضارة .

وجاء وحي الجهاد الجديد في ظل هذه الحرب العالمية الثانية ، ذا آثار بعيدة ونتائج قيمة أدت إلى تطورات ذات بال في اتجاهات السياسة العالمية وأحدثت تقدماً محسوساً في مجالات الاصلاح الاجتماعي والتعاون الانساني العام .

وكأنما أراد ساسة العالم الديمقراطي ألاّ تسقهم عجلة الحوادث وتزحمهم مشاكل السلام وتضليل أفكارهم عقده ومفاجآته . فبدأوا بتحديد أهداف الانسانية من وراء هذه الحرب ثم أخذوا يطبرون لها ألوان العلاج في نواحي السياسة والاقتصاد والاجتماع ، حتى تخرج هذه الانسانية من الحرب وقد برئت من أدوائها وعيوبها ما استطاعت إلى هذا الأمل العزيز من سبيل .

ولسنا هنا في حاجة إلى تكرار ما سبق أن سجله الباحثون من تفاصيل الأحداث العالمية التي تعاقبت بعد ذلك ، ولا نحن بصدد ترديد نظريات التفاؤل والتشاؤم ومرافبة أثرها في سير العمران البشري وبعث روافد الحياة أو تعويقها فيه ، وإنما سبيلنا هو تصوير الأهداف وتسجيل الخصائص البارزة التي ستعطي لحضارة المستقبل طابعها الخاص ، مستهدين بهدى التطورات التي ما زال بعضها آخذاً بركاب بعض حتى ساعة كتابة هذه السطور .

١ — تطور نظم الاستعمار وسياسة الحكم وسيادة الدول

ليس من شك أن ثمت تطوراً ملموساً بدأت تتداح دائرته في محيط السياسة العالمية من حيث علاقة الشعوب الكبيرة بالشعوب الصغيرة . وسواء أكانت النظريات السياسية الجديدة التي يجري وفقها هذا التطوّر بمثابة عودٍ إلى نظم الماضي بعد تحويرها وتعديلها لملاءمة الظروف الجديدة ، أو كان أفق التعاون الدولي سيطالعنا بصور جديدة معقولة قوامها العدالة الدولية الى أقصى ما يستطيع أن يصل اليه ضمير الانسان في ظروفه المادية والأدبية الحاضرة ، فانه مما لاريب فيه ان الاتجاهات السياسية التي ستسم عالم ما بعد الحرب ستنطوي على أقصى صور التفاهم والتسامح والتعاون بين شعوب العالم كبيرها والصغير ، وخاصة وقد أظهرت هذه الحرب ضرورة إيجاد هذا التعاون لتخليص الأمم المنكوبة والشعوب المنهوكة من عقابيل هذا الصراع ومفاتنه الهالكة .

ولا شك أيضاً ان المجتمع الدولي سوف يتخلص إلى حدٍّ كبير من شرور السيادات الباغية التي كانت تغذيها العصبيات القومية وأحلام الجامعات العنصرية وأساطير التفاضل بين الاصول والاجناس . وسيكون ميزان النظر الجديد إلى مشكلة السيادة قائماً على أساس مرافق عالمية ومصالح دولية مشتركة وتضحيات تساهم فيها الامم جميعاً لتحقيق أقصى ما تستطيعه للعالم من سلام ورخاء . ولعلّ أبرز خصائص الطابع الديمقراطي الحديث هو تحقيق هيئة دولية عامة تكون بمثابة « برلمان » لامم العالم ، على ان يُزوَّدَ في دستوره بقواعد وحقوق وسلطات تخرج به عن مجرّد الاوضاع الصورية والمذاهب النظرية إلى مجال التطبيق الحاسم الذي يصون حرماته إجماعٌ دوليٌّ على توحيد علاج المشاكل العالمية من حيث المبادىء العامة ، والقضاء على العدوان والبغي ، والمساهمة الفعّالة في نشاط هذا المجلس من النواحي الاجتماعية والاقتصادية الاخرى . وها نحن أولاء في انتظار نتائج مؤتمر سان فرنسيسكو الذي سينافس مبادىء مؤتمر دمبرتون اوكس ، راجين أن يكون مظهراً مشرّفاً رائعاً للتعاون بين أمم العالم المتحدة في سبيل إقرار حقوق الانسانية وحرياتها

ب — اشتراكية التضامن الاجتماعي

وإذا كانت الانسانية تكافح اليوم في سبيل إقرار قواعد جديدة للقانون الدولي تحتكم إليها الشعوب كافة، فانها تكافح أيضاً في سبيل أقداس اجتماعية وأخلاقية تحكم وتنظم الروابط والصلات بين أعضاء كل مجتمع بشري. فانسحب بربرية الفوضى الدولية التي تحكم القوة الغاشمة وتغلبها على حق العهود والمواثيق: ليس إلا مظهراً لوضع فوضوي آخر هو فوضى النزاع بين الطبقات في المجتمع الواحد، وادكاراً واضحاً لحقيقة الصراع الاجتماعي الدائم بين هذه الطبقات.

إن أمثل أسلوب لديمقراطية الحكم هو الذي ينزل الى صميد الحقائق ليستكشف أدواء الجماعة ويتعرّف الى أسبابها ليعالجها لا بأساليب الارتجال والدجل، بل ببصائر التجارب وسلاح العلم، والايمان بأن الحياة حق مورد، وبمعنى آخر يجب ان يصل المجتمع الانساني إلى حالة من التوازن والعدالة يحصل كل فرد في ظلها على ما يحتاج اليه، لا ليكفي ضروريات هو وأسرته فحسب، بل ليرقى كذلك بالمستوى الاجتماعي الذي له ولأسرته. ومن شأن هذا الوضع ان يقضي على حقيقة معنى التضامن الاجتماعي الذي تعليه روح هذا العصر، وهو تضامن يقتضي تهيئة الفرص التي كانت ظروف الحياة الاجتماعية الماضية تجعلها وقفاً على الطبقات الممتازة للثروة دون سواها. فحق الحياة الطبيعي هو حق الانسان في أن يوفر له مجتمعه الغذاء والكساء والمأوى والعمل والحصول على نصيبه من ثمرات التقدم والرقي. والناس ما عاشوا في مجتمع الا ليتمتعوا بحق الحياة ويصونوا حرمة الآدمية وكرامتها في أسلوب هذه الحياة وصورتها. والمصالح الفردية المتماسكة يجب أن تكون مصالح متضامنة يكفل [redacted] بقاءها، وإلا انهارت قيم التضامن في الجماعة، وتقوّض بناؤها.

لهذا لم يكن عجيباً أن نلمس مظاهر الكفاح الحكومي تتعدد حوادثه في الأمم الراقية لمحاولة القضاء على العوز والفقر الذي يحول بين الفرد وبين نصيبه من الصحة والغذاء والتربية من يوم أن ينشأ في مهده إلى ساعة دَرْجه في لحده، حتى لقد حقّ لنا أن نسمي هذا العصر بعصر الضمان الاجتماعي الحديث.

إن رفع مستوى المعيشة للشعوب أصبح هدفاً قومياً وعالمياً معاً. فهذه انجلترا تشفق مقدماً من هول مشكلات السلام وما قد تتعرّض المجتمع البريطاني له من أخطار الاضطرابات والقلاقل الثورية بعواصف اجتماعية لا تبقي ولا تذر، فراحت من تمت تسارع إلى دراسة قواعد السياسة الاجتماعية السليمة التي يجب أن تنظم الصلات والروابط بين

طبقات المجتمع الانجليزي ، وتتمخض دراساتها عن مشروعها العظيم المسمى باسم واضعه السير وليم بيفردج للقضاء به على عمائلة العوز والمرض والجهل والقذارة والعطل التي لا يتحقق للجمعية البشرية معها ضمان اجتماعي ، ما دامت هذه العمائلة تسيطر على حياة الانسانية ، كما قال أستاذنا الفاضل رئيس تحرير هذه المجلة . ولسوف تتوازن دخول الأفراد وحقوقهم الاجتماعية والسياسية بفضل هذا المشروع ، لو صدقت النية على إنفاذه وتحقيقه واقتباس الدول ما يتفق من مبادئه مع ظروفها .

ورفع مستوى المعيشة هدف عالمي أيضاً ، وحسبنا ان يدخل ميثاق الاطلنطي في بنده الأساسي من بنوده الاربعة ، عزم الدول المتحالفة على مساعدة الشعوب لتتحرر من العوز والفقر . ولقد تألفت اللجان الدولية التي نبطت بها مهام اجتماعية جسيمة سيتقرر بها المصير العمراني للعالم ، وتعددت نواحي نشاطها ، فواحدة لمساعدة والتعمير ، وأخرى لحل المشاكل الاقتصادية والمالية ، وثالثة لدراسة الوسائل المنشطة للمرافق العلمية من زراعة وصناعة وتجارة ومواد خام وهكذا .

والاعتقاد السائد اليوم هو أن الفقر إذا حلّ في مكان سرت عدواه الى أماكن أخرى ، فهو يكون محليًا في بداية أمره ، ثم يصبح أهليًا فوطنيًا ، ومع مضي الزمن يستحيل الى داء عالمي ، وذلك لأن الانسان لا يستطيع أن يعيش وحيداً بمعزل عن الناس في هذه الحياة والاجتماعات الاقتصادية لها طابع الشمول والعموم على الدوام .

حـ — حرية الرأي والاعتقاد

كفلت الدساتير القومية في كافة الأمم المتحضرة تلك الحريات الفردية التي لا يستقيم بغيرها تقدم اجتماعي أو رخاء مادي . ولقد أحاط كثير من هذه الدساتير تلك الحريات والحقوق بضمانات تشريعية كافية .

ولم تكن حركة الدساتير التي ظلت مشبوبة الأوار طوال القرن الماضي ومطالع هذا القرن سوى انعكاس قوي لنزعة التحرر الفردي والاستماتة في سبيل اجتياز الحقوق التي تعرضها كرامة الحياة على الآدميين ، ولم يكن انقلاب الثورة الفرنسية الكبرى وما تبعها من انقلابات سياسية واجتماعية إلا استعراداً لصور هذه النزعة الوطنية في سبيل الخلاص من رِبْقة الضغط والاستبداد وتكميم الأفواه ومحاربة العقائد .

لقد وجه العالم في أعقاب الحرب العالمية الماضية نكبة قوية من نكبات الحضارة كانت أعراضها تلك الانحاط الدكتاتورية التي قضت على أسمى مبادىء النظام الديمقراطي ، ونعني به مبدأ الحرية في أشمل معانيه .

وإذا كان أروع مظهر تتراءى فيه الحرية الانسانية هو حرية القول والرأي ممثلة في معاهد التربية ودور العلم وسلطان الصحافة ، فليس يعسير علينا أن نتصور مدى النكبات الفادحة التي أصابت الحضارة عند ما فرضت بعض الدول القيود والسدود والأغلال على هذه الحرية . لقد أثبتت وقائع التاريخ أن المستحيل بعينه هو أن يحكم شعب أو يقوم له نظام وهو محروم من حرية القول والرأي ذلك لان الناس كما قال بعضهم أو كما يقول الواقع ينفسون بعقولهم مثلما يتنفسون برئاتهم ، فلا جرم كانت هذه الحرية أول دعائم الحضارة الانسانية وكانت لها أيضاً مرتبة الصدارة في امتحانات خطوات تقدمها .

ولقد جاءت أحداث الكفاح الحالي مدللة في منطقها بأصرح دلالة على أن الحضارة الانسانية لا تقبل بطبيعتها انتكاساً يسلبها ما جاهدت القرون والأجيال من أجله ، كما ان عوامل التقدم والارتقاء البشرية في روحها تأبى تحكم القوة وتنبذ شريعة الغابة .

لقد عددت لنا الحضارة الحديثة وسائل التعبير عن الفكر في شتى اتجاهاته . فثمة الطباعة التي تربت في حجرها الصحافة ، وهناك « السينما » ذات السلطان الساحر على نفوس الجماهير ، وجاء « الذياع » و « التليفزيون » يكملان ما كان ينقص الانسان من أسباب التعبير والتصوير عن الأفكار والمشاعر والآراء .

ان الاتجاه الديمقراطي لحضارة الغد لا يمكن أن يمهد طريقه ولا تتذلل عوائقه ، إلا إذا نظمت أمم العالم المتحضر هذه الحرية ، وجعلتها الناموس الأول في نظام حياتها .

فاذا كان ميثاق الاطلنطي قد عرف خطورة مشاكل القوت والكساء عند الافراد والجماعات ، فهو قد عرف أيضاً هذه الخطورة لقوت العقول والاذهان وليس شك في أن كل من جاهد في هذا السبيل الشريف سيقدره الانسانية ، أنه كان من صناع التاريخ وبناة الحضارة .

صلاح الدين الشريف

﴿ مصادر المقال ﴾

(١) E. Benes : Democracy to-day & to-morrow

(٢) H. G. wells : The Rights of Man

(٣) مجموعة خطب ومقالات بالانكليزية لكل من تشرشل وروزفلت وستمز وبلر